

حكم النكاح بنية الطلاق في الفقه الإسلامي



كلية الدراسات الإسلامية جامعة محمدية مكسر

٢٠١٧ م / ١٤٣٨ هـ

موقفة المشرفين

بعد الإطلاع على هذا البحث من الطالب : جيكي ، رقم القيد :
١٠٥٢٦٠٠٠٧٨١٣ ، تحت عنوان "النكاح بنية الطلاق في الفقه الإسلامي"،
وبعد الإجراء الإصطلاحات اللازمة، نحن كالمشرفين على البحث نقرر على أن
البحث المذكور قد استوفى الشروط المطلوبة وأنه صالح لترتيبه على وجه البحث
العلمي في قسم الأحوال الشخصية كلية الدراسات الإسلامية بجامعة محمية مكسر.

٠٧ رجب ١٤٣٨ هـ

مكسر،

٠٤ ماريت ٢٠١٧ م

المشرف الثاني

رافونج سامودين

المشرف الأول

الدكتور عباس باتجوا ميرو

رقم التوظيف : ٠٩١٨١٠٧٧٠١



FAKULTAS AGAMA ISLAM
UNIVERSITAS MUHAMMADIYAH MAKASSAR

Kantor: Jl. Sultan Alauddin No.259 Gedung Iqra It. IV telp. (0411) 851914 Makassar 90222

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

PENGESAHAN SKRIPSI

Skripsi yang berjudul " hukum nikah dengan niat talaq dalam presepektif islam" telah diujikan pada hari Jumat, 8 Sya'ban 1438 H, bertepatan dengan 5 Mei 2017 M, dihadapan tim penguji dan dinyatakan telah dapat diterima dan disahkan sebagai salah satu syarat untuk memperoleh gelar Sarjana Hukum (S.H) pada Fakultas Agama Islam Universitas Muhammadiyah Makassar.

Makassar, 8 Sya'ban 1438 H
5 Mei 2017 M

Dewan Penguji :

Ketua : Drs. H. Mawardi Pewangi, M.Pd.I.

Sekretaris : Dr. Abd. Rahim Razaq, M.Pd.

Tim Penguji :

1. Dr. Abbas Baco Miro, Lc., M.A.

2. Fathul Ulum, Lc., M.A.

3. Rapung samuddin, Lc., M.A.

4. M. Ali Bakri, M.pd

Disahkan Oleh,

Dekan FAI Unismuh Makassar


Drs. H. Mawardi Pewangi, M.Pd.I.

NBM: 554 621



FAKULTAS AGAMA ISLAM
UNIVERSITAS MUHAMMADIYAH MAKASSAR

Kantor: Jl. Sultan Alauddin No. 259 Gedung Iqra It. IV tejp. (0411) 851914 Makassar 90222



BERITA ACARA MUNAQASYAH

Dekan Fakultas Agama Islam Makassar, setelah mengadakan sidang munaqasyah pada hari Sabtu 29 April 2017 M/ 2 Sya'ban 1438 H yang bertempat di Gedung Prodi Ahwal Syakhshiyah Fakultas Agama Islam Universitas Muhammadiyah Makassar Jln. Sultan Alauddin No. 259 Makassar.

MEMUTUSKAN

Bahwa Saudara:

Nama : jeki

Nim : 105260007813

Judul Skripsi : حكم النكاح بنية الطلاق في الفقه الإسلامي

Dinyatakan : LULUS

Ketua,

Drs. H. Mawardi Pewangi, M.Pd.I.
NBM: 554612

Sekretaris,

Dr. Abd. Rahim Razag, M.Pd.
NIDN: 0920085901

Dewan Penguji:

1. Dr. Abbas Baco Miro, Lc., M.A.

2. Fathul Ulum, Lc., M.A.

3. Rapung samuddin, Lc., M.A.

4. M. Ali Bakri, M.pd

Disahkan oleh:
Dekan FAI Unismuh Makassar

Drs. H. Mawardi Pewangi, M.Pd.I.
NBM: 554 612

أصالة البحث

الموقع أدناه :

الإسم : جيكي

رقم القيد : ١٠٥٢٦٠٠٠٧٨١٣

الكلية : الدراسات الإسلامية

القسم : الأحوال الشخصية

يبين أن هذا البحث من يدل جهده في كتابته، وإن عرف في يوم من الأيام أن هذا البحث ليس من كتابته أو كان من السرقة العلمية كله أو نصفه، يبطل عندئذ صحة البحث واللقب التخرجي.

٠٧ رجب ١٤٣٨ هـ

مكسسر،

٠٤ ماريت ٢٠١٧ م

الباحث

جيكي

فهرس

أ..... صفحة الموضوع

ب..... موفقة المشرف

ج..... Pengesahan Skripsi

د..... Berita Acara Munaqasyah

ه..... أصالة البحث

و..... الفهرس

ط..... تجريد البحث

م..... الكلمات التمهيدي

س..... الشكر والتقدير

١..... الباب الأول: مقدمة

١..... الفصل الأول: خلفية البحث

٣..... الفصل الثاني: مشكلة البحث

٣	الفصل الثالث: توضيح معاني الموضوع.....
٨	الفصل الرابع: أهداف البحث.....
٨	الفصل الخامس: أهمية البحث.....
٩	الفصل السادس: مناهج البحث.....
٩	الفصل السابع: دراسة المراجع الأساسية.....
١١	الباب الثاني: مفهوم حكم النكاح بنية الطلاق.....
١١	الفصل الأول: النكاح ما يتعلق به.....
١١	المبحث الأول: تعريف النكاح.....
١٣	المبحث الثاني: ترغيب النكاح.....
١٦	المبحث الثالث: حكم النكاح.....
٧١	الفصل الثاني: الطلاق وأحكامه.....
٧١	المبحث الأول: تعريف الطلاق.....
١٧	المبحث الثاني: مشروعية الطلاق.....

٢٠	الفصل الثالث : الحكم التكليفي للطلاق
٢٢	الفصل الرابع : شروط الطلاق
٢٤	الفصل الخامس : مفهوم حكم النكاح بنية الطلاق
٢٦	الباب الثالث : النكاح بنية الطلاق في الفقه الإسلام
٢٦	فصل : حكم النكاح بنية الطلاق في الفقه الإسلام
٤٠	الباب الرابع : ترجيح القول في حكم النكاح بنية الطلاق
٤٠	الفصل الأول : من مفسد النكاح بنية الطلاق
٤١	الفصل الثاني : ترجيح القول في حكم النكاح بنية الطلاق
٥١	الباب الخامس : الخاتمة
٥١	فصل : خلاصة البحث
٥٣	المصادر والمراجع

٥٤ ترجمة الباحث

٥٥ المرفقات



الكلمات التمهيدية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ونتوبو إليه ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا من يهده الله فلا مضل له ومن يضله فلا هادي له. وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمدا عبده ورسوله ﷺ.

قال الله تعالى: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُمْ مُسْلِمُونَ)^١

وقال تعالى: (يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا)^٢. أما بعد، فإن أصدق الحديث كتاب الله وخير الهدى هدى محمد صلى الله عليه وسلم. وشروء الأمور محدثاتها وكل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة، وكل ضلالة في النار.

^١. سورة ال عمران : ١٠٢

^٢.سورة النساء : ١

وقد خلق الله الإنسان في أحسن التقويم وجعل الإسلام دين كامل بالأحكام مع الحكمة، ومن الأحكام التي بينها هي ما تتعلق بالزواج وكيف تحصل المتزوج إلى المودة والرحمة والسكينة فيه.

هذا نسأل الله تعالى أن ينفعا بهذا البحث ويرينا الحق حقا ويرينا الباطل باطلا. وصلى الله على نبينا محمد ﷺ.



الشكر والتقدير

إن هذا الشكر في الأول لله عز وجل الذي يهدي إلى صراط المستقيم
وسهل لي إلى أن يطلب العلم الشرعي، ويسر لي إلى إتمام هذا البحث على ما
يرام. وأشكر أيضا إلى من تفضل علي بقبول الإشراف على هذا البحث، الدكتور
عباس باتجوا ميرو ورافونج سامودين. فقد كانا بذلا جهدهما في طريق مراجعة
البحث وإضافة من النقصان فجزاهما الله.
والشكر إلى الوالدي اللذين شجعاني في إتمام وإنهاء كتابة البحث
وكذلك أشكر إلى جميع أساتذة كلية الدراسة الإسلامية قسم الأحوال الشخصية
الذين علموني علوما كثيرا. وأسأل الله عز وجل أن يجعل هذا البحث من أعمال
حسنة فجزا الله الجميع خير الجزاء.

الباب الأول

المقدمة

الفصل الأول : خلفية البحث

لقد جاء الله بالإسلام ليبقى ما كان سليماً من علاقة الناس مع الفطرة ويستبعد ما يضادها. والإسلام هو الدين الكامل كما قال تعالى : ((الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتَمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيْتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا))^١.

والدين الكامل في أحكامه لا يمكن أن يتناقض أو يتنافر نوع من الغدر أو الغرر. قد عرفنا أن من مقاصد شرعية النكاح هو تحليل علاقة بين الرجل والمرأة وأيضا من مقاصد شرعية النكاح هو حفظ الدين، وحفظ النفس، وحفظ المال، وحفظ العقل، وحفظ النسب، ويضاف حفظ العرض.

فكل مسلم لا بد أن يعرف أن النكاح هو العبادة، ولأن أهداف النكاح متعددة الجوانب فهو اللذة، وحصول المتعة، والحصول على الرحمة والمودة وأيضا حتى لا يقع الإنسان في الزنى خاصة شباب المسلم، لقد قال الرسول ﷺ عن ابن مسعود قال : ((قال لنا رسول الله ﷺ يا معشر الشباب ، من استطاع منكم الباءة

^١سورة المائدة : ٣.

فليتزوج, فإنه أغض للبصر وأحصن للفرج, ومن لم يستطع فعليه بالصوم, فإنه له وجاء))^٢.

وأن من مقاصد حياة الزوجية هي السعادة والمودة والرحمة كما قال الله تعالى : ((وَمِنْ آيَاتِهِ خَلْقُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافُ أَلْسِنَتِكُمْ وَأَلْوَانِكُمْ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّلْعَالَمِينَ))^٣, ولا بد أن يتماشى مع مقاصد الشريعة الإسلامية.

النكاح الصحيح هي التي اذا توفرت الشروط وأركانها التي وضعتها هذه الشريعة^٤, فبه سيصل الانسان إلى أهداف النكاح وهو السكينة والمودة والرحمة كما قال الله تعالى : ((وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً))^٥.

ومع مرور الزمن نرى مشكلة كثيرة في حياتنا ونحتاج الى اثبت الحكم من العلماء وأهل العلم في تلك المسألة ومنها الزواج بنية الطلاق, كما عرفنا قد جرى الخلاف بين أهل علم في هذه المسألة.

^٢ البخاري. صحيح البخاري. ج. ٦٧. ص. ٦٣٠. رقم الحديث. ٥٠٦٣. مصر. ٢٠٠٨م.

^٣ سورة الروم : ٢٢

^٤ أنظر الروض المربع بشرح زاد المستفنع. للعلامة الشيخ منصور ابن يونس البهوتي. كتاب النكاح. ص. ٣٩٤. الطبعة الثانية/السنة

١٤١٧هـ - ١٩٩٨م.

^٥ سورة الروم : ٢١

ولو كان جمهور أهل العلم قالوا بجواز النكاح بنية الطلاق وذهب أيضا شيخ الإسلام ابن تيمية وابن القدامة في كتابه المغني لكن نحتاج الى التعمق أقوالهم لكثرة الضرر والفساد من هذا النكاح.

واضافة على أن هذا النكاح يشبه أو يمثل النكاح المتعة غير أن النكاح المتعة وقته محدود.

الفصل الثاني : مشكلة البحث

من خلال اطلاعي واستقرائي لموضوع حكم الزواج بنية الطلاق في الفقه الإسلام الذي تناوله العلماء بالدراسة والبحث، تبين لي أن القضية الرئيسة في هذا البحث هي :

١. ما المراد بالزواج بنية الطلاق؟
٢. ما أقوال العلماء في حكم الزواج بنية الطلاق والأدلة كل منها؟
٣. وما قال الصحيح في هذه المسألة؟

الفصل الثالث : توضيح معاني الموضوع

١. تعريف حكم

الحكم لغة هو : القضاء والفصل لمنع العدوان ومنه قوله تعالى :

انا أنزلنا اليك الكتاب بالحق لتحكم بين الناس بما أراك الله^٦ . وقوله سبحانه :

يا داود انا جعلناك خليفة في الأرض فاحكم بين الناس بالحق^٧ .

وقد جاء الحكم بمعنى العلم والفقہ ومنه قوله سبحانه : وءاتيناه الحكم صبياً^٨ .

وقال ابن الأثير في النهاية في غريب الحديث : الحكم : العلم والفقہ والقضاء

بالعدل^٩ . وقال صاحب المصباح المنير : الحكم : القضاء وأصله المنع يقال :

حكمة عليه بكذا إذا منعه من خلافه فلم يقدر على الخروج من ذلك^{١٠} .

وأما الحكم اصطلاحاً هو لقد اختلفت عبارات الأصوليين ومختار من عندي

هو ما قاله ابن قدامة، في كتابه روضة الناظر في أصول الفقہ على مذهب

للإمام أحمد بن حنبل خطاب الله تعالى المتعلق بفعل المكلف بالإقتضاء أو

التخيير أو الوضع.

٢. تعريف النكاح

"النكاح في اللغة : نكح فلان امرأة ينكحها نكاحاً إذا تزوجها ونكحها ينكحها

إذا تزوجها.

^٦ .سورة النساء : ١٠٥

^٧ .سورة ص : ٢٦

^٨ .سورة مريم : ١٢

^٩ .الأستاذ الدكتور عبد الكريم بن علي بن مجد النحلة ، روضة الناظر في أصول الفقہ على مذهب للإمام أحمد بن حنبل ٢٤٩/١

^{١٠} . مرجع السابق

أصل النكاح في الكلام العرب الوطء. وقيل : للتزويج وطأ، لأن سبب النكاح وعقد التزويج يسمى النكاح"^{١١}

وذكر الراغب الأصفهاني "أصل النكاح للعقد، ثم أُستعير للجماع ومحال أن يكون في الأصل للجماع، ثم أُستعير للعقد لأن أسماء الجماع كلها كنيات لاستبقاحهم ذكره"^{١٢}. وذكر الشافعي " أن اسم النكاح يتناول العقد فقط"^{١٣}.

أقول أن لفظ النكاح جاء في القرآن الكريم للعقد وللوطء، أما للعقد فقوله تعالى : "فانكحوهن بإذن أهلهن واتوهن أجورهن بالمعروف"^{١٤}. والمقصود النكاح في هذه الآية تعني اعتدوا عليهن بإذن أهلهن وأتوهن مهورهن فلا يمكن المقصود في هذه الآية هي الوطء. لأن ليس من المعقول أن يقول الوالد انني لي أن أطأ ابنتك. وأما لفظ النكاح بمعنى الوطء فقوله تعالى : "فإن طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره"^{١٥} وأيضا فقد أخرج البخاري في جامعه الصحيح : أن رفاعة تزوج امرأة، ثم طلقها فتزوجت آخر، فأنت النبي ﷺ فذكرت له أنه لا يأتيها، وأنه ببس له إلا مثل

^{١١}. لسان العرب : مادة نكح ٦٢٥/٢ . ٦٢٦ .

^{١٢}. معجم مفردات ألفاظ القرآن : ص ٢٥٦

^{١٣}. المبسوط . شمس الأمة محمد ابن أحمد بن أبي سهل السرخسي الحنفي أبو بكرت ٤٨٣ هـ . ط٢ . دار المعرفة . بيروت . ١٤٠٦

١٩٢/٤/٥.

^{١٤}. سورة النساء: ٢٥

^{١٥}. سورة البقرة : ٢٣٠.

هدية، فقال النبي ﷺ لا حتى تتذوق عويسلته ويزوق عويسلتك^{١٦}. إن المقصود بذوق العويسلة هي الوطء.

وأما النكاح في الإصطلاح فقد عرفه بعض الفقهاء بأنه : عقد يفيد حلّ استمتاع كل من العاقدين بالآخر على الوجه المشروع.^{١٧}

٣. تعريف النية

النية لغة : هي القصد والإرادة^{١٨}.
وشرعا : العزم على فعل العبادة تقربا إلى الله تعالى^{١٩}

٤. تعريف الطلاق

الطلاق لغة : حل الوثائق ورفع القيد، مشتق من الإطلاق وهو الإرسال والترك^{٢٠}.
وفي الاصطلاح الشرع : حل القيد النكاح بلفظ الطلاق ونحوه، أو رفع قيد النكاح في الحال أي بطلاق البائن أو في المال أي : بعد العدة بطلاق الرجعي بلفظ مخصوص.^{٢١}

^{١٦} البخاري. صحيح البخاري بشرح العيقلاني : ١٨٠/٨

^{١٧} عقد الزواج وآثاره. محمد أبو زهرة. مطبعة سنة ١٩٧١ م. : ٤٥

^{١٨} أرشيف منتدى الألوكة (دروس الحديث)، المؤلف : عبد الرحمن السحيم

^{١٩} أنظر تيسير العلام لعبد الله آل بسام (١/٢٣) ط: مكتبة دار الفحاء ١٤١٤هـ.

^{٢٠} صحيح فقه السنة وأدلته وتوضيح مذاهب الأئمة ٢٠٩ / ٣ ل أبو مالك كمال ابن السيد السالم

^{٢١} مرجع السابق

٥. تعريف الفقه

الفقه لغة : الفهم منه قوله تعالى : قالوا يا شعيب، ما نفقه كثيرا مما تقول.^{٢٢}

نفقه أي نفهمه، وقوله سبحانه فمالهؤلاء القوم لا يكادون يفقهون حديثا.^{٢٣} أي

لا يكادون يفهمون.

ولقد ذكر العلماء معنى آخر لفقه وقال بعضهم : إن الفقه العلم، وقال آخرون :

إن الفقه هو العلم والفهم معاً، وقال فريق ثالث : إن الفقه هو ادراك الأشياء

الدقيقة.^{٢٤}

وفي الإصطلاح الشرعي : عرفه أبو حنيفة رحمه الله بأنه : معرفة النفس ما

لها وما عليها.^{٢٥}

وعرفه الشافعي رحمه الله الفقه بالتعريف المشهور بعده عند العلماء بأنه :

العلم بالأحكام الشرعية العملية المكتسب من أدلتها التفصيلية.^{٢٦}

وأما الفقه عند الأصوليين : هو العلم بأحكام الأفعال الشرعية.^{٢٧}

^{٢٢} . سورة هود : ١١

^{٢٣} . سورة النساء : ٧٨

^{٢٤} . الأستاذ الدكتور عبد الكريم بن علي بن محمد النملة، إتحاف ذوي البصائر بشرح روضة الناظر في أصول الفقه . ج.١. (الطبعة الأولى المملكة العربية السعودية، الرياض : دار العاصمة، ١٤١٧/٥١٩٩٦م، ص. ٥٣.

^{٢٥} . الفقه الإسلام و أدلته ١/١٤ ج ١

^{٢٦} . شرح جمع الجوامع للمحلي ٣٢/١

^{٢٧} . عبد الكريم بن علي بن محمد النملة، إتحاف ذوي البصائر بشرح روضة الناظر في أصول الفقه. ج.١. ص ٥٩

وعند الفقهاء : هو المجموع الأحكام والمسائل التي نزل بها الوحي والتي استنبطها المجتهدون، أو أفتى بها أهل الفتوى، أو توصل اليها أهل التخريج، أو بعض ما يحتاج اليه من مسائل الحساب التي ألحقت بالوصايا والمواريث.^{٢٨}

وكلمة الإسلام نسبة إلى الإسلام، والإسلام في اللغة الإنقياد^{٢٩}

الفصل الرابع : أهداف البحث

تهدف هذه الدراسة إلى الوصول إلى الأهداف الآتية:

١. بيان النكاح بنية الطلاق
٢. معرفة أقوال العلماء في هذه المسألة والأدلة كل منها
٣. بيان النكاح الذي شرع الله تعالى
٤. بيان مقاصد الشريعة من الزواج

الفصل الخامس : أهمية البحث

١. معرفة الناس ما هي حكم النكاح بنية الطلاق
٢. معرفة الناس ما هي النكاح التي شرع الله تعالى

^{٢٨}. روضة الناظر في أصول الفقه. ج. ١. ص ٥٩

^{٢٩}. ابن منظور، لسان العرب. ج ٣. ص ٢٠٨٠

الفصل السادس : مناهج البحث

سلك الباحث في كتابة هذا البحث عدة طرق في مرحلتين :

١. مرحلة جمع المواد

في هذه المرحلة سيتقدم الباحث الطريقة المكتبية بجمع الكتب والبحوث المتعلقة بهذا البحث وقراءتها الكتب التي كتبها العلماء سواء كانوا المعاصرين والقدماء لأن هذا الموضوع قد تكلم العلماء عنه.

٢. مرحلة تنظيم المواد

في هذه الباحث سيستخدم الباحث الطريقة الإستقرائية يعني أن الباحث سيتبع وسيستقرأ الكلام أو كتابة المؤلف من الكتب التي تتعلق بموضوع البحث ثم نقله ونظّمه في هذا البحث. وفي هذا النقل إما أن يكون حرفا حرفا كما هو المكتوب في الكتب، وإما أن يكون بتغيير الباحث الجملة فيه غير أن معناه لا يخرج أو لا يتغير من المعنى الذي أراده المؤلف.

الفصل السابع : دراسة المراجع الأساسية

لقد تكلم أكثر أهل علم عن هذا الموضوع فإن شاء الله أبذل في هذا البحث جهدا أن أرجع فيه الى كتاب الله، والسنة الرسول ﷺ ، وسأعرضه على مقاصد الشريعة في الزواج.

ومن العلماء الذين تكلمون عن هذا الموضوع هم الحنفية، والمالكية،
والشافعية، والحنابلة، وغيرهم. وكذلك سأحاول أخذ الباحث وكل الكتابات التي
تتعلق بهذا الموضوع من البحوث العلمية التي كتبت منها الرسالة التي كتبها الشيخ

الدكتور صالح بن عبد العزيز ال منصور.



الباب الثاني

مفهوم حكم النكاح بنية الطلاق

قبل أن نبين مفهوم حكم النكاح بنية الطلاق فلا بد أن نبين ما هو النكاح والطلاق وما يتعلق به لأن هما سبب لوجود النكاح بنية الطلاق وطبعاً أن هذا ليس هو فقط السبب القيام هذا العمل ولكن هو الأساس، فبناء على هذا قبل أن يدخل في مفهوم حكم النكاح بنية الطلاق فبيان النكاح والطلاق وما يتعلق به في الفصل الأول والفصل الثاني ومفهوم حكم النكاح بنية الطلاق في الفصل الثالث.

الفصل الأول : النكاح وما يتعلق به

المبحث الأول : تعريف النكاح

١. النكاح لغة : الضم والجمع، أو عبارة عن الوطء أو العقد جميعاً^١ و جاء في مقاييس اللغة : الزاي والواو والحيم أصلها يدل على مقارنة شيء لشيء، من ذلك: الزوج زوج المرأة، والمرأة زوج بعلمها، وهو الفصيح، قال تعالى: اسكن أنت وزوجك الجنة^٢. فأمر قوله جل وعلى في ذكر البنات: من كل زوج

^١ . وهبة الزحيلي أستاذ ورئيس قسم الفقه الإسلامي وأصوله بجامعة دمشق - كلية الشريعة . فقه الإسلام وأدلتها الشاملة للأدلة الشرعية والآراء المذهبية وأهم النظريات الفقهية وتحقيق الأحاديث النبوية وتخريجها. ج. ٩. (الطبعة الرابعة. دمشق : دار الفكر بدون السنة). ص. ٢٣.
^٢ . سورة الأعراف : ١٩

بهيج^٣، فيقال: أراد به اللون، كأنه قال: من كل لون بهيج، وهذا لا يبعد أن يكون من الذي ذكرناه، لأنه يزوج غيره مما يقاربه^٤.

ويطلق على كل الرجل والمرأة اسم الزوجين إذا ارتبطا بعقد الزواج كما قال الله تعالى مخاطبا لآدم: **وَقُلْنَا يَا آدَمُ اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ، وَقَالَ تَعَالَى: فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدِ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ**^٥

٢. النكاح اصطلاحا

تنوع ألفاظ الفقهاء في تعريف النكاح اصطلاحا منهم:

أ. عقد يعتبر فيه لفظ إنكاح أو تزويج في الجملة والمعقود عليه فنفعة

الاستمتاع أو الاسدواج أو المشاركة^٦

ب. فقال الحنفية: النكاح عقد يفيد ملك الكتعة بالأنثى فصدا، أي يفيد حل

استمتاع الرجل من امرأة لم يمنع من نكاحها مانع شرعي^٧.

ت. وقال المالكية: النكاح حل تمتع بأنثى غير محرم و مجوسية وأمة كتابية

بصيغة^٨.

^٣ سورة ق: ٧

^٤ عبد الله محمد الحبيشي محرمات. علاقة الزوجية في القرآن الكريم. ج. ١. (بدون الطبعة/السنة). ص. ٧.

^٥ سورة البقرة: ٣٥

^٦ سورة البقرة: ٢٣٠

^٧ صالح ابن غانم بن عبدالله بن سليمان بن علي السدلان. رسالة في الفقه المبسر. ج. ١. (الطبعة الأولى، المملكة العربية. السنة

١٤٢٥هـ). ص. ١٢١

^٨ وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية - الكويت. الموسوعة الفقهية الكويتية. الطبعة الثاني (من ١٤٠٤ - ١٤٢٧هـ) جزء

٢٠٥/٤١

ث. وقال الشافعية: النكاح عقد يتضمن إباحة وطء بلفظ إنكاح أو تزويج أو

ترجمته^{١٠}.

ج. وقال الحنابلة: النكاح عقد التزويج، أي عقد يعتبر فيه لفظ النكاح أو تزويج

أو ترجمته^{١١}.

وخلاصة من تلك تعريفات أن معنى النكاح اصطلاحاً هو عقد يتضمن

إباحة استمتاع والوطء من الزوجين بلفظ النكاح أو تزويج أو ترجمته.

المبحث الثاني: ترغيب النكاح

لقد حث الإسلام على النكاح ورغب فيه وذلك في كتاب الله سبحانه وتعالى

والسنة النبي ﷺ.

فمن الكتاب الله

١. وقوله تعالى: ((وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلًا مِنْ قَبْلِكَ وَجَعَلْنَا لَهُمْ أَزْوَاجًا وَذُرِّيَّةً))^{١٢}.

٢. وقال الله تعالى: ((وَأَنْكِحُوا الْأَيَامَى مِنْكُمْ وَالصَّالِحِينَ مِنْ عِبَادِكُمْ

وَأِمَائِكُمْ))^{١٣}.

^٩. وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية - الكويت. الموسوعة الفقهية الكويتية. الطبعة الثاني (من ١٤٠٤ - ١٤٢٧هـ) جزء

٢٠٦/٤١

^{١٠}. مرجع السابق

^{١١}. مرجع السابق

^{١٢}. سورة الرعد: ٣٨.

٣. وقال سبحانه : ((فَأَنكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعًا))^{١٤}.
٤. وقوله تعالى: ((وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُم مَوَدَّةً وَرَحْمَةً إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ))^{١٥}.

وأما من السنة رسول الله ﷺ :

١. وعن معقل بن يسار أن النبي ﷺ قال: ((تزوجو الودود الولود فإن مكاتر بكم الأمم))^{١٦}. ومعنى الودود التي تحب زوجها، والولود التي تكثر ولادتها.
٢. عن أنس رضي الله عنه في قصة الثلاثة الذي قال أحدهم : أما أنا فأصلي الليل أبدا، وقال الآخر أنا أصوم الدهر ولا أفطر، وقال الآخر : أنا أعتزل النساء فلا أتزوج أبدا، فجاء رسول الله ﷺ فقال : ((أنتم الذين كذا وكذا؟ أما والله إني لأخشاكم الله وأتقاكم له، لكني أصوم وأفطر، وأصلي وأقدر، وأتزوج النساء، فمن رغب عن سنتي فليس مني))^{١٧}.

^{١٣} سورة النور ٣٢
^{١٤} سورة النساء : ٣
^{١٥} سورة الروم: ٢١
^{١٦} سنن أبي داود - جمعية المكنز الإسلامي صحيح: أخرجه أبو داود ج. ١٢. بدون الطبعة / السنة. ص. ٣٩٧.
^{١٧} أبي عبد الله بن إسماعيل بن ابن إبراهيم البخاري، الصحيح البخاري ج. ٦٧. (بدون الطبعة. مصر : مكتبة العلوم والحكم. رقم ٥٠٦٣. سنة ٢٠٠٨). ص ٦٣٠.

٣. وعن سعد بن أبي وقاص قال: ((رد رسول الله ﷺ على عثمان بن معظوم التبتل، ولو أذن له لاختصينا))^{١٨}. ومعنى التبتل هو الإنقطاع عن النساء وهو ترك الزواج انقطاعاً إلى العبادة^{١٩}.

٤. وعن ابن مسعود رضي الله عنه قال : قال لنا رسول الله ﷺ : ((يا معشر الشباب، من استطاع منكم الباءة فليتزوج فإنه غض للبصر وأحصن للفرج، ومن لم يستطع فعليه بالصوم فإنه له وجاء))^{٢٠}.
 واختلف العلماء في المعنى الباءة والصواب الجماع. وفي هذا الحديث أمر النبي أن يتزوج أحد لاسيما الشباب لأن له شهوة أشد والزواج وسيلة إلى حصن الفرج وغض البصر.
 ٥. وفي حديث أبي ذر أن النبي ﷺ قال: ((وفي بضع أحدكم صدقة، قالوا: يا رسول الله، أيأتي أحدنا شهوته ويكون له فيها أجر؟ قال : أرأيتم لو وضعها في حرام أكان عليه زور ؟ فكذاك إذا وضعها في الحلال كان له أجر))^{٢١}.
 وهذا الحديث دل على أن الرجل إذا أتى إلى امرأته فكان له أجر كما أن إذا

أتى في حرام كان له إثم.

^{١٨} . أبي عبد الله بن إسماعيل بن ابن إبراهيم البخاري، الصحيح البخاري، ج.٦٧. (بدون الطبعة. مصر : مكتبة العلوم والحكم. رقم ٥٠٦٣. سنة ٢٠٠٨). ص.٦٣١.

^{١٩} . عبد الله بن عبد العزيز الجبرين، شرح عمدة الفقه. ج.٢. (الطبعة الثانية. الرياض : مكتبة الرشد. ١٤٢٩هـ، ص ١٢٣٧.

^{٢٠} . أبي عبد الله بن إسماعيل بن ابن إبراهيم البخاري، الصحيح البخاري، ج.٦٧. (بدون الطبعة. مصر : مكتبة العلوم والحكم رقم ٥٠٦٥. سنة ٢٠٠٨). ص.٦٣٠.

^{٢١} . مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري. المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله ﷺ. ج.٢. (بدون الطبعة/ سنة بيروت : دار إحياء التراث العربي). ص.١٠٠٦.

٦. عن عبد الله بن عمر أن رسول الله ﷺ قال : ((الدنيا متاع، وخير متاع الدنيا

المرأة الصالحة))^{٢٢}.

المبحث الثالث : حكم النكاح

أجمع المسلمون على أن الزواج مشروع^{٢٣}، ثم اختلف أهل العلم في حكمه على ثلاثة أقوال^{٢٤} :

القول الأول : أنه واجب على كل قادر عليه في العمر مرة واحدة وهو مذهب داود الظاهري وهو مروى عن أحمد، وأبو بكر عبد العزيز^{٢٥}، واستدلوا بظاهر الأوامر الواردة في بعض النصوص في الترغيب في الزواج : قالوا الأصل في الأمر أنه للوجوب ولم يصرفه صارف.

القول الثاني : أنه مستحب، وهو مذهب أكثر أهل العلم وجمهورهم من الأئمة الأربع وغيرهم. قد حملوا الأوامر بالنكاح على استحباب، فقالوا في قوله تعالى : ((فَأَنْكِحُوا

مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ))^{٢٦}

^{٢٢} مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري. المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله ﷺ ج.٢. (بدون الطبعة/ سنة بيروت : دار إحياء التراث العربي). ص. ١٠٩٠.

^{٢٣} عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة المقدسي الجماعلي الدمشقي الصالحي الحنبلي. المغني ج.٩. (الطبعة الثالثة. الرياض : دار علم الكتب. ١٤١٧هـ/ ١٩٩٧م). ص. ٣٤٠.

^{٢٤} أبو مالك كمال بن السيد سالم، صحيح فقه السنة وأدلته وتوضيح مذاهب الأئمة ج.٣. (بدون ط. القاهرة : دار التوفيقية للتراث. السنة. ١٧٢٣ / ٢٠١٠). ص. ٦٩.

^{٢٥} ابن قدامة المقدسي، المغني ج.٩. ص. ٣٤٠.

^{٢٦} سورة النساء : ٣

القول الثالث : أنه محرم، في حق من يخل بالزوجة في الوطء والإنفاق، مع عدم قدرته عليه وتوقانه إليه.

القول الرابع : أنه مكروه، في حق مثل هذا حيث لا اضرار فاشتغاله بالطاعة من العبادة أو الاشتغال بالعلم أولى.

الفصل الثاني : الطلاق وأحكامه

المبحث الأول : تعريف الطلاق

الطلاق لغة^{٢٧} : حل الوثاق ورفع القيد، مشتق من الإطلاق وهو الإرسال والتترك.

وفي الإصطلاح الشرع : حل قيد النكاح بالفظ الطلاق ونحوه، أو رفع قيد النكاح في الحال أي طلاق البائن أو في المال أي بعد العدة بالطلاق الرجوع بالفظ المخصوص.

المبحث الثاني : مشروعية الطلاق

الطلاق مشروع بالكتاب والسنة والإجماع والمعقول :

^{٢٧} . أبو مالك كمال بن السيد سالم، صحيح فقه السنة وأدلته وتوضيح مذاهب الأئمة. ج.٣. (بدون ط. القاهرة : دار التوفيقية للتراث. السنة . ١٧٢٣ / ٢٠١٠). ص. ٢٠٩.

أ. فمن الكتاب :

١. قوله تعالى : ((الطَّلَاقُ مَرَّتَانِ فَإِمْسَاكٌ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَانٍ))^{٢٨}

٢. قوله سبحانه : ((لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ مَا لَمْ تَمْسُوهُنَّ أَوْ

تَقْرَضُوا لَهُنَّ فَرِيضَةً وَمَتَّعُوهُنَّ عَلَى الْمَوْسِعِ قَدْرَهُ وَعَلَى الْمُقْتِرِ قَدْرُهُ مَتَاعًا بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُحْسِنِينَ * وَإِنْ طَلَقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً فَاغْتَبُوا مَا فَارَضْتُمْ^{٢٩}))

٣. قوله تعالى : ((يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ وَأَحْصُوا الْعِدَّةَ^{٣٠}))

٤. وقال عز وجل : ((يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نَكَحْتُمُ الْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ طَلَقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ فَمَا لَكُمْ عَلَيْهِنَّ مِنْ عِدَّةٍ تَعْتَدُونَهَا))^{٣١}

^{٢٨} . سورة البقرة : ٢٢٩

^{٢٩} . سورة القرة : ٢٣٦-٢٣٧ .

^{٣٠} . سورة الطلاق : ١ .

^{٣١} . سورة الأحزاب : ٤٩ .

٥. وقال سبحانه : ((وَإِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَبَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَأَمْسِكُوهُنَّ

بِمَعْرُوفٍ أَوْ سَرَخُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ))^{٣٢}.

ب. ومن السنة :

عن عمر رضي الله عنه : ((أن رسول الله ﷺ طلق حفصة ثم

راجعها))^{٣٣}.

عن ابن عمر قال : كانت تحتى امرأة وكنت أحبها، وكان عمر

يكرهها، فقال لي: طلقها، فأبيت، فأتى عمر النبي صلى الله عليه

وسلم فذكر ذلك له، فقال النبي ﷺ : ((طلقها))^{٣٤}.

ت. وأما الإجماع والمعقول :

فقال ابن قدامة رحمه الله : " وأجمع الناس على جواز الطلاق،

والعبرة دال على جوازه" فإنه فسدت الحال بين الزوجين، فيصير بقاء

النكاح مفسدة محضة وضررا مجردا، بإلزام الزواج النفقة والسكنى

^{٣٢} .سورة البقرة : ٢٣١

^{٣٣} . أبو داود، سنن أبي داود، ج.١٣، ص. ٤٤٥ . جمعية المكنز الإسلامي. بدون السنة / الطبعة.

^{٣٤} . أبو داود، سنن أبي داود . ج.١٣، ص. ١٠٠٣.

وحبس المرأة مع سوء الأسرة، والخصومة الدائمة من غير فائدة،
فاقتض ذلك الشرع ما يزيل النكاح لتزول المفسدة الحاصلة" اهـ^{٣٥}.

الفصل الثالث : الحكم التكليفي للطلاق^{٣٦} :

بعد اجماع المسلمين من زمن النبي ﷺ على مشروعية الطلاق، اختلف

أهل العلم في الحكم التكليفي للطلاق :

فذهب الجمهور الى أن أصل في الطلاق الإباحة، وذهب آخرون إلى أن الأصل

فيه الحظر، ويخرج عن الحظر في أحوال، والعمدة عندهم حديث : ((أبغض الحلال
إلى الله الطلاق))^{٣٧} وهو حديث ضعيف

وعلى كل : فالفقهاء متفقون في النهاية على أن الطلاق تعتريه الأحكام

التكليفي الخمسة بحسب الظروف والأحوال :

١. فيكون محرماً : كطلاق المرأة في الحيض، أو في طهر جامعها فيه..، وهو

مجموع على تحريمه، وكذلك إذا خشي بطلاقه على نفسه الزنا.

^{٣٥} أبو مالك كمال بن السيد سالم، صحيح فقه السنة وأدلته وتوضيح مذاهب الأئمة. ج. ٣. (بدون ط. القاهرة : دار التوفيقية للتراث. السنة . ١٧٢٣ / ٢٠١٠). ص. ٢١٠.

^{٣٦} أبي القاسم عمر بن الحسن بن عبدالله. المغني شرح مختصر الخرقي. ج. ١٠ (بدون ط. الرياض : دار عالم الكتب. بدون س.). ص. ٣٢٣-٣٢٤.

^{٣٧} أبو داود. سنن أبي داود . ج. ١٣. ص. ٤٢٣.

٢. ويكون مكروها : وهو عند عدم الحاجة اليه حم استقامة الزوجين، وربما يكون هذا محرما عند بعضهم، قلت : قد يستدل للكراهة أو التحريم بحديث جابر قال : رسول الله صلى الله عليه وسلم: ((إن إبليس يضع عرشه على الماء ثم يبعث سراياه فأدناهم منه منزلة أعظمهم فتنة، فيجئ أحدهم فيقول: فعلت كذا وكذا، فيقول : ما صنعت شيئا، قال : ثم يجئ أحدهم فيقول : ما تركته حتى فرقت بينه وبين امرأته، قال : فيدنيه ويقول : نعم أنت))^{٣٨}.
٣. ويكون مباحا : عند الحاجة اليه لسوء خلق المرأة وسوء شعرتها والتضرر بها من غير حصول الغرض منها.
٤. ويكون مستحبا : عند تقريظ المرأة في حقوق الله تعالى الواجبة عليها كالصلاة ونحوها، ولا يمكنها إجبارها عليها، أو تكون امرأته غير عفيفة، لأن في إمساكها نقصا لدينه، ولا يأمن إفسادها لفراشه، وإهاقها به ولذا ليس هو منه، ولا بأس بعزلها في هذه الحال والتضييق عليها لتفتدى منه، قال تعالى : ((وَلَا تَعْضُلُوهُنَّ لِتَذْهَبُوا بِبَعْضِ مَا آتَيْنَهُنَّ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَاحِشَةٍ مُّبَيَّنَةٍ))^{٣٩}. وقد يكون الطلاق في هذا الموضوع واجبا.

^{٣٨}. أحمد بن حنبل، مسند الإمام أحمد بن حنبل، ج. ٢٢، (الطبعة الثاني، مؤسسة الرسالة، ١٤٢٠هـ / ١٩٩٩م)، ص. ٢٧٤.

^{٣٩}. سورة النساء : ١٩.

٥. ويكون واجبا : كالمولى، إذا الفيئة إلى زوجته بعد التربض على قول الجمهور .

الفصل الرابع : شروط الطلاق

يشترط للطلاق شروطاً : بعضها يتعلق بالزوج المطلق، وبعضها يتعلق بالزوجة، وبعضها يتعلق بالصيغة.

أ. فيشترط في المطلق أمور:

أحدها : أن يكون عاقلاً، فلا يصح طلاق المجنون، ولو كان جنونه منقطعاً يأتيه مرة، ويزول عنه مرة أخرى، فإذا طلق حال جنونه لا يعتبر ولا يحسب عليه بعد الإفاقة.

والمراد بالجنون من زال عقله بمرض، فيدخل المغنى عليه.

ثانيها: أن يكون بالغاً، فلا يقع طلاق الصغير الذي لم يبلغ، ولم مرافقاً مميزاً

ثالثها: أن يكون مختاراً فلا يصح طلاق المكره على تفصيل في المذاهب

ب. ويشترط في الزوجة أمور:

٤٠. عبد الرحمن بن محمد عوض الجزيري. الفقه على مذاهب الأربعة. ج. ٤. (الطبعة الثانية. بيروت : دار الكتب العلمية. ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م). ص. ٢٥١-١٥٨.

الأول: أن تكون باقية في عصمته، فإذا كانت منه وطلقها وهي في العدة فلا يقع طلاقه لأنها وإن كانت زوجته باعتبار كونها في العدة، ولكن لما طلقها طلاقاً بائناً لم يكن له عليها ولاية.

الثاني: أن لا تكون موطوءة بملك اليمين، فإذا طلق أمته فلا يقع عليه، كما تقدم.

الثالث: أن تكون زوجته بالعقد الصحيح، فإذا عقد على معتدة. أو عقد على أخت امرأته. أو نحو ذلك من العقود الباطلة التي تقدمت فإنه لا يقع عليه طلاقها لأنها ليست زوجة له.

ج. ويشترط في الصيغة أمران

أحدهما: أن تكون لفظاً يدل على الطلاق صريحاً، أو كناية، فلا يقع الطلاق بالأفعال، كما إذا غضب على زوجته فأرسلها إلى دار أبيها، وأرسل لها متاعها ومؤخر صداقها بدون أن يتلفظ بالطلاق، فإن ذلك لا يعتبر طلاقاً، وكذا لا يقع بالنية. بدون لفظ، فلو نوى الطلاق، أو حدث به نفسه فإنه لا يقع

ثانيهما أن يكون اللفظ مقصوداً، فإذا أراد أن يقول لامرأته: أنت طاهرة، فسبق لسانه وقال لها: أنت طالق فإن طلاقه لا يقع بينه وبين الله تعالى، أما في القضاء فإنه يعتبر

لأنه لا اطلاع للقاضي على ما في نفسه، ويقال لمن وقع منه ذلك: مخطئ.

الفصل الثالث : مفهوم النكاح بنية الطلاق

لقد انتشر في هذا الزمان بين الشباب المسلم وخاصة من ابتلى بالحجرة إلى أي بلاد كان، المسألة النكاح بنية الطلاق وصورته : أن يضم الشخص نيته الطلاق من يرغب النكاح بالمرأة بعد انتهاء دراسته أو عمله. وهو الأمور الذي سبب مشاكل كثيرة وردة فعل عكسية وخاصة عند من أسلم منهم حديثا.

والمراد بالزواج بنية الطلاق هو أن يتزوج الرجل امرأة وينوى بقلبه طلاقها بعد مدة من الزمن قد تطول أو يقصر بناء على مصلحة الرجل ولا يخبر المرأة أو بوليها بنية طلاقها^{٤١}.

الصحيح لا بأس به قول عامة من أهل العلم

وحقيقة ما كنت أتصور في الأول أمر إلى أن رأي جمهور العلماء، وهو اختيار شيخ الإسلام ابن تيمية، بل ذكر ابن قدامة في كتابه المغني أن النكاح وما دام الأمر كذلك، كفى به نفسي مقنعا على جواز هذا النكاح. ومع ذلك، وما تنفر إلى هذا الأمر حتى قدر بعد أن أقرأ أحد الرسائل العلمية التي كتبت منها الرسالة التي كتبها الشيخ الدكتور صالح بن عبد العزيز ال منصور تحتى الموضوع "

^{٤١}. (انظر: شرح عن الزواج بنية الطلاق) <http://www.cksu.com>

الزواج بنية الطلاق من خلال أدلة الكتاب والسنة ومقاصد الشريعة الإسلامية".

وبالرجوع إلى كلامه وأدلته، وبالرجوع إلى مقاصد الشريعة الإسلامية من النكاح، فوجدت أن النكاح بنية الطلاق يتعارض في مقاصد الشريعة الإسلامية في مشروعية النكاح، لما يجره من مفسد عظيمة تضر ببعض الضروريات التي اتفقت جميع الشرائع. والشرائع جاءت بجلب المصالح ودرء المفسد، وسأشير إن شاء الله تعالى إلى بعض المفسد التي تترب على النكاح بنية الطلاق.



الباب الثالث

النكاح بنية الطلاق في الفقه الإسلام

نبين في هذا الباب حكم النكاح بنية الطلاق في الفقه الإسلام.

والمقصد بالنكاح بنية الطلاق هو أن يتزوج الرجل المرأة وفي طلاقها بعد انتهاء دراسته أو إقامته حاجته.^{٤٢}

أن من قال بجواز مثل هذا النكاح: إن كل متزوج ينوي طلاقها إذا لم توافقه، فليس بينها فرق. هذه مغالطة، فبينهما فرق كبير، فالنكاح الصحيح ليس كذلك إنما هو ينوي بنكاح الدوام والإستمرار، فإذا كان لم توافقه يطلقها وإذا يوافقها فيمسكها وأما هذا فالنيته أن يطلقه مع عدم الإستمرار فيه، بل عقد العزم على أنه إذا انتهت مهمته ثم طلقها.

فصل الأول: حكم النكاح بينة الطلاق في الفقه الإسلام

اختلف العلماء فيه على قولين :

القول الأول : ذهب جمهور إلى جواز ومنهم :

^{٤٢} صالح بن عبد العزيز المنصور، الزواج بنية الطلاق من خلال أدلة الكتاب والسنة ومقاصد الشريعة الإسلامية، الطبعة الأهل مكتبة لدار ابن الجوزي. ص ٤٣.

١. الشافعية

ذكر ابن تيمية في كتاب الفتاوى الكبرى أن أبا حنيفة والشافعية في هذا النكاح .^{٤٣} وقال في نهاية المحتاج عند الكلام عن عدم صحة النكاح المؤقت ما خلاصته : "ولا يصح توقيته بمدة المعلومة أو مجهولة ، لصحة النهي عن نكاح المتعة ، وكان نكاح المتعة جائز أولا رخصة ، ثم نهى عنه " .^{٤٤}

وعلق الشبراملسي في حاشيته على قوله في المنهاج : "ولا توقيته" حيث وقع ذلك في صلب العقد ، أما لو توافقا عليه قبل ، ولم يتعارض له في العقد ، لم يضر ، ولكن ينبغي هنا كراهته ، أخذاً من نظيره في المحلل .^{٤٥}

^{٤٣} تقي الدين أبو العباس أحمد ابن عبد الحلیم بن عبد السلام بن عبد الله بن عبد القاسم بن محمد ابن تيمية الحراني الزحنبلي الدمشقي (المتوفى : ٧٢٨ هـ . الفتاوى الكبرى لابن تيمية، المكتبة دار الكتب العلمية الطبعة الأولى سنة : ١٤٠٨ – ١٩٨٧ هـ . ص : ٧٢/٤ - ٧٣ .

^{٤٤} محمد ابن أبي العباس أحمد بن حمزة بن شهاب الدين الرملي – على بن علي الشبراملسي – أحمد عبد الزاق المغربي الرشيد . نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج ومعه حاشية الشبراملسي المغربي الرشيد . المكتبة دار الكتب العلمية، الكعبة الثالثة . ص : ٦ / ٢١٤ .
^{٤٥} مرجع السابق .

٢. رأي شيخ الإسلام ابن تيمية : قال رحمه الله تعالى^{٤٦} : "وأما نكاح المتعة : إذا قصد أن يستمتع بها إلى مدة، ثم يفارقها ، مثل المسافر الذي يسافر إلى بلد يقيم به مدة ، فيتزوج وفي نيته إذا عاد إلى وطنه أن يطلقها ، ولكن النكاح عقده عقدا مطلقا ، فهذا فيه ثلاث أقوال في مذهب أحمد : قيل : هو نكاح جائز وهو اختيار أبي محمد المقدسي ، وهو قول الجمهور".

وقيل : إنه نكاح تحليل لا يجوز ، وروى عن الأوزاعي ، وهو الذي نصره القاضي وأصحابه في الخلاف ، وقيل : هو مكروه ، وليس بمحرم.

والصحيح : أن هذا ليس بنكاح المتعة ، ولا يحرم ، وذلك أنه قاصد النكاح وراغب فيه ، بخلاف المحلل ، لكن لا يريد دوام المرأة معه ، وهذا ليس بشرط ، فإن دوام المرأة معه ليس بواجب ، بل له أن يطلقها ، فإذا قصد أن يطلقها بعد مدة ، فقد قصد أمرا جائزا ، بخلاف نكاح المتعة ، فإنه مثل الإجارة ، تنقضي فيه بانقضاء المدة والملك له عليها بعد إنقضاء الأجل ، وأما هذا ، فملكه ثابت مطلقا ، وقد تتغير نيته فيمسكه دائما ، وذلك جائزا مطلقا ، كما أنه لو تزوج بينة إمساكها دائما ، ثم بدا له طلاقها جاز ذلك ، ولو تزوجها بنية أنها إذا أعجبته أمسكها وإلا فارقها ، جاز ، ولكن هذا لا

^{٤٦} أحمد بن عبد الحلیم بن تیمیة، مجموع فتاوی شیخ الإسلام أحمد ابن تیمیة، طبع مجمع الملك فهد لطباعة المصنف الشريف تحت إشراف وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد طبع بأمر خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز، سنة : ٢٠٠٨، ص : ١٤٧/٣٢.

يشترط في العقد ، لكن لو شرط أن يمسكها بمعروف أو يسرحها بإحسان ، فهذا موجب العقد شرعا ، كاشتراط النبي ﷺ في عقد البيع بيع المسلم للمسلم : " ولا داء ، ولا غائلة ، ولا خبيثة" ، وهذا موجب العقد .

وقد كان الحسن بن علي كثير الطلاق ، ففعل غالب من تزوجها كان في نيته أنه يطلقها بعد مدة ، ولم يقل أحد : إن ذلك متعة .

وهذا أيضا لا ينوي طلاقها عند أجل مسمى ، بل عند إنقضاء غرضه منها ومن البلد الذي أقام به ، ولو قدر أنه نواه في وقت بعينه ، فقد تتغير نيته ، فليس في هذا ما يوجب تأجيل النكاح وجعله كالإجارة المسماة ، وعزم الطلاق لو قدر بعد عقد النكاح لم يبطله ، ولم يكره مقامه مع المرأة ، وإن نوى طلاقها ، من غير نزاع نعلمه في ذلك ، مع إختلافهم فيما حدث في تأجيل النكاح ، مثل أن يؤجل الذي بينهما ، فهذا فيه قولان ، هما رواية أن أحمد :

أحدهما : تنجز الفرقة ، وهو قول مالك ، لئلا يصير النكاح مؤجلا .

والثاني : لا تنجز ، لأن هذا التأجيل طرأ على النكاح ، والدوام أقوى من الإبتداء ، فالمدة والردة والإحرام تمنع ابتداءه دون دوامه ، فلا يلزم إذا منع التأجيل في الإبتداء أن يمنع في الدوام ، لكن يقال : ومن الموانع ما يمنع

الإبتداء والدوام أيضا، فهذا محل اجتهاد، كما اختلف في العيوب الحادثة، وزوال الكفاءة، هل تثبت الفسخ؟ فأما حدوث نية الطلاق إذا أراد أن يطلقها بعد الشهر، فلم نعلم أن أحدا قال: إن ذلك يبطل النكاح، فإنه قد يطلق عند الأجل، كذلك الناي عند العقد في النكاح، وكل منهما يتزوج الآخر إلى أن يموت، فلا بد من الفرقة، والرجل يتزوج الأمة التي يريد سيدها عتقها، ولو أعتقت كان الأمر بيدها، وهو يعلم أنها لا تختاره، وهو نكاه صحيح، ولو أن عتقها مؤجلا أو كانت مدبرة وتزوجها، وإن كانت لها عند مدة الأجل اختيار فراقه، والنكاح مبناه على أن الزواج يملك الطلاق من حين العقد، فهو بنسبة إليه ليس بلازم وهو بنسبة إلى المرأة لازم، ثم إذا عرف أنه بعد مدة يزول اللزوم من جهتها ويبقى جائزا، لم يقده في النكاح، ولهذا يصح النكاح المحبوب والعنين وبشروط يشترطها الزوج، مع أن المرأة لها الخيار إذا لم تعرف بتلك الشروط، فعلم أن مصيره جائز من جهة المرأة لا يقدر، وإن كان هذا يوجب انتفاء كمال الطمأنينة من الزوجين، فعزمه على الملك ببعض الطمأنينة مثل هذا إذا كانت المرأة مقدمة على أنه إن شاء طلق، وهذا من لوازم النكاح، فلم يعزم إلا على ما يملكه بموجب العقد، وهو كما لو عزم أن يطلقها إن فعلت ذنبا، أو إذا نقص ماله، ونحو ذلك،

فعرمه على الطلاق إذا سفر إلى أهله، أو قدمت إمرأته الغائبة، أو قضى
وطره منها.

وقال رحمه الله تعالى : " مسألة في رجل ركاض يسير في البلاد في كل
مدينة شهرا أو شهرين، ويعزل عنها، ويخاف أن يقع في المعصية، فهل له
أن يتزوج في مدة إقامته في تلك البلاد وإذا سافر طلقها وأعطها حقها أو
لا؟ وهل يصح النكاح أو لا؟

الجواب : له أن يتزوج، لكن ينكح نكاحا مطلقا، لا يشترط فيه توقيتا،
بحيث يكون : إن شاء أمسكها، وإن شاء طلقها، وإن نوى طلاقها حتما عند
انقضاء سفره كره مثل ذلك، وفي صحة النكاح نزاع، ولو نوى أنه إذا سفر
وأعجبته، أمسكها، وإلا طلقها، جاز ذلك. فأم أن يشترط التوقيت، فهذا نكاح
المتع الذي اتفقت الأئمة الأربعة وغيرهم على تحريمه...." إلى أن قال : "
وأما إذا نوى الزوج الأجل، ولم يظهره للمرأة، فهذا فيه نزاع، يخص فيه
أبو حنيفة والشافعي، ويكرهه مالك وأحمد وغيرهما".

قال رحمه الله تعالى : وأما نية استمتاع، وهو أن يتزوجها وفي نيته أن
يطلقها في وقت أو عند سفره، فلم يذكرها القاضي في المحرر ولا في
الجامع، ولا ذكرها أبو الخطاب، وذكرها أبو محمد المقدسي، وقال نكاح

الصحيح لا بأس به في قول عامة العلماء، إلا الأوزاعي، وقال أبو العباس :
 لم أر أحدا من أصحابنا ذكر أنه لا بأس به بتصريحا، إلا أبا محمد، وأما
 القاضي في التعليق، فسوى بين نيته على طلاقها في وقت بعينه وبين نيته
 التحليل، وكذلك الجد وأصحاب الخلاف.^{٤٧}

٣. الحنفية

يقولون : "لو تزوج المرأة وفي نيته أن يقعد معها مدة نواها، صح، لأن
 التوقيت إنما يكون باللفظ"^{٤٨}. وقال علي القاري شرح النقاية : "أن
 تزوجها ناوليا يقعد معها مدة، ولم يتلفظ بذلك في محل العقد، فالنكاح
 الصحيح"^{٤٩}.
 أن هذا المذهب أجاز النكاح بنية الطلاق والمقصود فيه لو تزوج الرجل
 بإمرة وفي نيته الطلاق بعد انتهاء غرضه فالنكاح صحيح مع شرط عدم
 معرفة النية الزوج.

٤. المالكية :

^{٤٧} الاختيارات الفقهية للبعلي ص : ٢٢٠
^{٤٨} فتح القدير كمال الدين محمد ابن عبد الواحد السيوايس المعروف بابن الهمام على الهداية شرح بداية المبتدئ للمرغذاني، مطبعة
 مصطفى البابي الحلبي بمصر، الطبعة، عام ١٣٨٩ هـ، ص : ٣/٢٤٩.
^{٤٩} شرح النقاية ص : ١/٥٦٤.

وفي حاشية الدسوقي، قال : " وإن كان بهرام قد صرح في شرحه وفي شامله بالفساد إذا فهمت منه ذلك الأمر الذي فصدته في نفسه ، فإن لم يصرح للمرأة ولا وليها بذلك، ولم تفهم المرأة ما قصدته في نفسه، فليس نكاح المتعة إتفاقاً " اهـ^{٥٠}

قال في : المنتقى شرح موطأ مالك للباجي : "ومن تزوج امرأة لا يريد إمساكها، إلا أنه يريد أن يستمتع بها مدة ثم يفارقها، فقد روى محمد عن مالك أن ذلك جائز، وليس من الجميل ولا من أخلاق الناس" ومعنى ذلك ما قاله ابن حبيب : "إن النكاح وقع على وجهه، ولم يشترط شيئاً، وإنما نكاح المتعة ما شرطت فيه الفرقة بعد انقضاء مدة"^{٥١}.

وأن المالكية قد أجاز هذا النكاح مع عدم المعرفة المرأة ووليها ولو أن النية استتمعت فقط.

القول الثاني : التحريم، ومن ذهب بتحريم :

^{٥٠} . أبو العباس أحمد انب محمد الخلوئي/ السهبر بالصاوي المالكي (المتوفى : ١٢٤١ هـ). بلغة السالك لأقرب المسالك المعروف بالحاشية الصاوي على الشرح الصغير (لاشرح الصغير هو سرح الدردير لكتابة المسمى أقرب المسالك لمذهب الإمام مالك). دار المعارف بدوني الطبعة وبدوني تاريخ. ص : ١/٢٩٣.

^{٥١} . أبو الوليد سليمان ابن خلف بن سعد ابن أيوب بن وارث التجيبي القرطبي الباجي الأندلسي (المتوفى : ٤٧٤ هـ). المنتقى شرح الموطأ، دار الكتب الإسلامي القاهرة، الطبعة الثانية بدوني التاريخ، ص ٣/٣٥٣.

١. الحنابلة : وذكر ابن مفلح^{٥٢} قال لما ذكره نكاح المتعة: " وظاهره أنه إذا تزوجها بغير شرط ، وفي نيته طلاقها، فالنكاح صحيح في قول عامتهم، خلافا للأوزاعي، فإنه قال أنه نكاح المتعة، والصحيح أنه لا بأس به ، وليس على الرجل حبس امرأته، وحبس إن وافقه، وإلا طلقها، أو الطلاق في وقت بعينه، لم يصح النكاح"^{٥٣}

قال ابن قدامة في المغني ما نصه : " فصل : وإن تزوجها بغير شرط ، إلا أنها في نيته طلاقها بهد شهر ، أو إذا انقضت حاجته في هذا البلد ، فالنكاح الصحيح في قوله عامة أهل العلم ، إلا الأوزاعي ، قال : هو نكاح المتعة ، والصحيح أنه لا بأس به ، ولا تضر نيته ، وليس على الرجل عن ينوي حبس امرأته ، وحبس إن وافقه وإلا طلقها"^{٥٤}.

لم يجزه من الحنابلة سوى ابن قدامة وواقفه ابن مفلح ، قال شيخ الإسلام: " لم أرى أحدا من الأصحاب قال لا بأس به "^{٥٥}.

^{٥٢} هو أبو إسحاق برهان الدين محمد بن عبد الله بن محمد بن مفلح الحنبلي، المولود سنة : ٨١٦ هـ، والمتوفى سنة : ٨٨٤ هـ.

^{٥٣} أبو إسحاق برهان الدين بن محمد بن عبد الله الحنبلي، المبدع في شرح المقنع المكتبة الإسلامي، سنة ١٣٩٧ – ١٩٧٧ هـ، ص : ٨٨٧.

^{٥٤} عبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسي أبو محمد (ت : ٦٢٠ هـ)، مكتبة : دار الفكر، الطبعة الأولى، بيروت،س : ١٤٠٥ هـ. ص : ٥٧٣ /٧.

^{٥٥} الإنصاف مع المقنع والشرح الكبير. جمع د : التركي ١٠٤/٣.

٢. الإمام الأوزاعي رحمه الله^{٥٦}، فقد اشتهر ذلك عنه^{٥٧}. ومن هذا فإنشاء

الله سيبين ما مفسد الزواج بنية الطلاق وبالله التوفيق.

٣. وممن منعه من المتأخرين : وقال شبيهه بنكاح المتعة :

أ. وممن أفتى بتحريمه اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء برئاسة

الشيخ ابن باز رحمه الله ، واليك نص السؤال والفتوى :

س : انتشرت بين أوساط الشباب السفر خارج البلاد للزواج بنية

الطلاق، والزواج هو الهدف في السفر ابتداء على فتوى بهذا

الخصوص، وقد فهم الكثير من الناس الفتوى خطأ، فما حكم هذا؟

الجواب : الزواج بنية الطلاق زواج مؤقت، وزواج المؤقت زواج

باطل، لأنه متعة، والمتعة محرمة بالإجماع، والزواج الصحيح ، أن

يتزوج بنية بقاء الزوجية والإستمرار فيها، فإن صلحت له الزوجة

وناسبت له وإلا طلقها، قال تعالى : "فَأَمْسَاكَ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحُ

^{٥٦}. هو أبو عمرو عبد الرحمن بن عمر الأوزاعي ، ينسب إلى الأوزاعي ، وهم بطن من همدان ، وهو إمام أهل الشام ، وسكن في بيروت ، وكان بمتاز بصدق والثقة والأمانة ، وكان كثير الفقه والعلم، وبعد حجة في هذا الجانب ، وتوفي سنة ١٥٧ هـ وعمره سبعون سنة.

ارجع إلى الطبقات الكبرى لإبن سعد : ٨٨/٣

^{٥٧}. أنظر المغني مع الشرح الكبير : ٧٣/٧

بِإِحْسَانٍ^{٥٨}. وبالله التوفيق ، وصلى الله على نبينا محمد واله وصحبه وسلم^{٥٩}.

س : نحن هن في غربة وفي بلد تنتشر اللاأخلاقيات بشكل كبير، وقد سأل أحد الشباب شيخا قدم إلينا من الكويت عن الحكم الزواج المؤقت فأباحه بشرط عدم بيان ذلك للفتات، والحقيقة أنني عندي شك كبير في صحة هذه الفتوى، وقد بثت فتنة صفوف الشباب، فأرجو توضيح هذه المسألة وماذا يفعل من خشي على نفسه الفتنة؟

الجواب : الزواج المؤقت زواج باطل، لأنه متعة، والمتعة محرمة بإجماع، والزواج الصحيح أن يتزوج بنية بقاء الزوجية والاستمرار فيها، فأصلحت له الزوجة وناسبة له وإلا طلقها، قال تعالى : "فَأَمْسَاكُ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٍ بِإِحْسَانٍ"^{٦٠}. وبالله التوفيق، وصلى الله على نبينا محمد واله وصحبه وسلم^{٦١}.

ب. الشيخ محمد رشيد رضا رحمه الله تعالى :

^{٥٨}. البقرة : ٢٢٩
^{٥٩}. فتاوى اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء ، ص : ٤٤٨/١٨ . ٤٤٢٤ هـ

^{٦٠}. البقرة : ٢٢٩
^{٦١}. فتاوى اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء جمع وترتيب الشيخ أحمد بن عبد الرزاق الدويش، نشر أولي النهي للإنتاج الإعلامي في القاهرة، الطبعة الرابعة، ص : ٤٤٦/١٨ . ٤٤٢٤ هـ

قال في تفسيره : "هذا، وإن تشديد علماء السلف والخلف في منع المتعة يقتضي منع النكاح بنية الطلاق ، وإن كان الفقهاء يقولون : إن عقد النكاح يكون صحيحا إذا نوى الزواج التوقيت ولم يشترطه في صيغة العقد، ولكن كتمانها إياه يعد خداعا وغشا ، وهو أجدر بالبطلان من العقد الذي يشترطه فيه التوقيت الذي يكون بالتراضي بين الزوج المرأة ووليها، ولا يكون من المفسدة إلا العيب بهذه الرابطة العظيمة التي هي أعظم الرابط البشرية، وإيثار تنقل في مراتع الشهوات بين الذواقين والذواقات، وما يترتب على ذلك من المنكرات، وما لا يشترط فيه ذلك، يكون اشتماله على ذلك غشا وخداعا، تترتب عليه مفسد الأخرى، من العداوة والبغضاء وذهاب الثقة حتى بالصادقين الذين يريدون بالزواج حقيقته، وهو إحصاء كل من الزوجين من لآخر وإخلاصه له وتعاونهما على تأسيس بيت صالح من البيوت الأمة"^{٦٢} هـ.

ت. وممن قال بتحريمه الشيخ محمد بن صالح العثيمين رحمه الله تعالى،

وقال: في شرحه للبيت رقم : ٤٩،٨٠ :

^{٦٢} محمد رشيد رضا، تفسير القرآن الكريم الشهير بالتفسير المنار، الطبعة الثالثة، دار المنار، ص ٥/١٧، عام ١٣٦٧ هـ.

٤٩- وكل شرط مفسد للعقد بذكره يفسد بالقصد قال : وهذه أيضا من القواعد المهمة : كل شرط يفسد العقد إذا ذكر فيه فإنه يفسده أيضا إذا نوى، أن النية تقوم مقام النطق، ودليل ذلك قول النبي ﷺ : " إنما الأعمال بالنيات، وإنما لكل امرئ ما نوى"^{٦٣}.

قال : مثال ذلك : ثم ذكر أمثلة منها : لو أن 'نسانا تزوج بنية الطلاق بعد شهر فالنكاح باطل ، أنه لو شرط أن يكون النكاح مؤقتا بالشهر لكان هذا الشرط مفسدا للعقد، فإذا كان هذا الشرط مفسدا للعقد كانت نيته أيضا مفسدة للعقد، لقول النبي ﷺ : " إنما الأعمال بالنيات، وإنما لكل امرئ ما نوى"^{٦٣} .
ثم قال في منظومته رحمه الله :

٨٠- مثل نكاح قاصد التحليل ومن نوى الطلاق للرحيل. يعني من نوى أنه إذا رحل عن هذا البلد طلق، فيكون نكاحه بالنية، أنه متى رحل طلق، فهو في الواقع نكاح المؤقت لكن لا بالشرط، بل بنية، فيكون النكاح فاسدا.... إلى أن قال : "... ثم إنه يجب سد الباب في هذه المسألة سدا منيعا ، لأنه وجد من السفهاء الذين لا يباليون بممارسة الفاحشة –

^{٦٣} .أبي عبد الله بن اسماعيل بن ابراهيم البخاري صحيح البخاري في كتاب بدء الوحي ، ترقيم وترتيب محمد فاد عبد الباقي مكتبة

العلوم والحكم بمصر ص: ١/٨

^{٦٤} . صحيح البخاري ص: ١/٨

عياذ بالله – من يذهب لبلاد الخارج ليتزوج بهذه النية ، وليس له
 عرض إطلاقا إلا أنه يتزوج بنية الطلاق إذا عاد ، ولهذا يتزوجون عدة
 مرات في خلال ثلاثة شهور.

فهذه المسألة ، حتى لو قلنا بجوازها مع ما فيها من غش وخداع ،
 فإنه يجب شد الباب ، لئلا يكون ذريعة إلى السفر للزنا ، نسأل الله

العافية

بل إن هذه المسألة لا تدخل تحت الخلاف الذي فرضه أهل العلم
 قطعا ، لأن المسألة التي فرضها أهل العلم في الغريب يتزوج بنيت
 الطلاق إذا فارق البلد والغريب لم يسافر لأجل أن يتزوج ، إنما يسافر
 لحاجة ، طلب العلم ، أو مال ، أو غير ذلك ، واحتاج إلى النكاح
 فنزوح ، أما هؤلاء فقد قصدوا من الأصل أن يذهبوا إلى البلد ليتزوجوا
 بنية الطلاق^{٦٥}

^{٦٥}. ارجع إلى طلامه في منظومة أصول الفقه وقواعده، ص ٢٨٨، ٢٨٧.

الباب الرابع

ترجيح القول في حكم النكاح بنية الطلاق

قبل أن يرجح حكم النكاح بنية الطلاق لك البيان ما هي مفسد هذا النكاح.

الفصل الأول : من مفسد الزواج بنية الطلاق

ومن مفسد النكاح بنية الطلاق : هدم الأسرة، وتشريد الأولاد وضياعهم، ذلك حينما يكون عند إنسان ما أربع زوجات وهو يريد الزواج بنية الطلاق، يجد أن الباب أمامه قد مغلقاً، فربما يطلق واحدة من أجل الزواج بنية الطلاق ثم يتزوج ويطلق، ويذهب بعد تطليقه هذه إلى أخرى، فيتزوج ويطلقها وهكذا ينتقل من الزواج إلى الزواج، ومن الطلاق إلى الطلاق^{٦٦}.

ثم قال صالح بن عبد العزيز المنصور في رسالته الزواج بنية الطلاق من خلال أدلة الكتاب والسنة ومقاصد الشريعة الإسلامية قال : "التقيت في مؤتمر رابطة الشباب العربي المسلم الذي عقد في ولاية أوكلاهوما في أمريكا في اليوم الثالث من الشهر جمادي الأولى عام ثمان وأربع مئة وألف من هجرة نبينا عليه

^{٦٦}. الزواج بنية الطلاق من أدلة الكتاب والسنة ومقاصد الشريعة الإسلامية ص : ٧٢.

أفضل الصلاة وأزكى التسليم، التقيت بكثير من الشباب المسلم، فسألوني عن حكم الزواج بنية الطلاق، وأبدوا الغرابة والاشتزاز مما سمعوه من الفتوى التي نقلت اليهم في حل مثل هذا الزواج، وذكروا أنهم كانوا يظنون حرمة، لما علموه من قواعد الشريعة من تحريم ما كانت مفسدته أعظم من مصلحته، ومن تلك المفاصد ما رأوه من كثير من الشباب المغتربين والسائحين من المسلمين، حيث إنهم رأوهم منغمسين في مثل هذا الزواج، يتزوج أحدهم في الشهر الواحد عدة زوجات، يتزوج هذه ويطلقها، ويثب على الأخرى فيتزوجها ثم يطلقها... وهكذا، وذكر لي أحدهم أنه يعرف شابا مسلما تزوج في غربته في أمريكا تسعين فتاة، وذكر لنا أن كثيرا من الشباب أنجبوا أولادا من تلك زوجات، وطلقوهن، فكان حفظهن وحظ أولادهن الضياع والتشرد، وليس أمر كذلك فحسب، بل كثير من الفتيات المسلمات، ومن أسلمن اللاتي أصبن بهذه المصيبة، اربدن عن الإسلام، وهذه مفسدة من أعظم مفاصد الزواج بنية الطلاق. يالها من مصيبة! ماسي ومهازل تحصل هناك وفي كل مكان مما ينزه عنها شرع الله الذي جاء بحفظ حقوق الإنسان، واحترام الحياة الزوجية، وتوسيح دعائم الأسر ورعاية الأولاد وغيرهم، وترتيبهم؟! الله المستعان." ^{٦٧}

الفصل الثاني : ترجيح القول في حكم النكاح بنية الطلاق

^{٦٧} . الزواج بنية الطلاق من أدلة الكتاب والسنة ومقاصد الشريعة الإسلامية ص : ٧٢.

لنعرف أن أدلة المجوزين جميعا لهذا النكاح تدور حول دليلين:

الدليل الأول : أن النكاح وقع على وجهه ، وليس فيه شروط ، كشرط المدة ، كما في نكاح المتعة ، أو شرط الطلاق كنكاح التحليل ، أو أن يتزوجه موليته بشرط أن يتزوجه الآخر موليته ، وهو ما يسمى بنكاح الشغار ، غاية ما في الأمر أن الزواج أضمر الطلاق في قلبه ، ولم تعلم به الزوجة ولا وليها، وربما ولم يعلم بنيته أحد إلا الله ، وإذا كان كذلك ، فإضمار النية لا يضر، إذ أن إضمار الطلاق في حقه ، إذ كل متزوج يتزوج وفي نيته أنه إذا لم تعجبه ، فإنه يطلقها ، ومثل ذلك جائز بالإجماع ، أعني به : أنه إذا لم تعجبه ، أطلقها ، وإلا أمسكها.

الدليل الثاني : الخوف من الوقوع بفاحشة الزنى .

الجواب عن الدليل الأول : أن هناك فرق كبير بين هذين نكاحين كما بين السماء والأرض، ذلك أن النية المتزوج بالزواج الشرعي ليس كنية من يتزوج بنية الطلاق ، فالأول هو معروف أنه دخل في أمر شرعه الله له ، إذ أن الله شرع الطلاق للتخلص مما ربما يطرأ على الزوجين مما قد يشق أو يتعذر معه استمرار الحياة الزوجية، أن الأصل في الزواج هو الدوام

والإستمرار، إذن فكل من أراد أن يتزوج فتزوج بنية الدوام والإستمرار، وهذا هو المعروف لكل من الزوجين.

وأما نكاح بنية الطلاق فقد عزم فيه المتزوج ووطن نفسه على الطلاق بعد انتهاء غرضه، لأنه محتاج إليه لعرضه، كشهوة بهيمية بحتة، أو خدمة، وربما حياً الأسباب التي يجعله لا يستمر في الزواج، من عدم الإنجاب أو الإستقرار.

وأما من قال بجواز النكاح بنية الطلاق قد يعدل عن هذه النية، فهذا أصل نادر جداً ومن المعلوم أن شيخ نادر لا حكم له. وهناك أدلة كثيرة لرد لمن قال بجواز هذا النكاح فعليك تلك الأدلة:

١. مثل هذه الزواج ليس كروابط الزواج التي شرعها الله، لا تعدو قضاء شهوة عاجلة، وتحقيق غرض خاص من جانب الزواج فقط، ثم طلق من أجل مهمة انتهت.

٢. وإذا كان الرجل الذي أراد الزواج بنية الطلاق يقول بأنه سيبين

للمرأة أو لوليها إنه يريد أن يطلق حتى لا يظلمها فهذا بتأكيد صار

نكاح متعة.

٣. نعلم أن ليس هناك امرأة أو وليها أن ترضي بمثل هذا الزواج لأن أصل الزواج الدائم والإستمرار وأما نكاح بنية الطلاق لا ينوي في قلبه الدائم بل ينوي الطلاق.

٤. فإن أجاز مثل هذا النكاح بحجة النية ربما تتغير لقلنا بجواز نكاح التحليل أو المتعة أيضا، لأنه قد يكون تتغير النية، إذ يتزوج بنية التحليل فيرى بعد الزواج ما يعجبه أو يجهه من الأخلاقها الحسنة أو وجعها جميلة أو غير ذلك فيعدل عن الطلاق فيمسكها، فنقول فكما أن النية قد تتغير في النكاح التحليل أو النكاح المتعة لم يجوز له هذا الزواج بل لن يجوز فكذاك احتمال عدول المتزوج بنية الطلاق عن نيته لا يكون مبررا له في إباحة هذا النكاح.

٥. وكذلك هذا الزواج قد يعتبر نوع الغش والخداع والخيانة والظلم، حيث عقد العزم على الطلاق بعد مدة من الزمن، فيسلب الفتاة ظلما وعدوانا أعز شيء تملكه، ثم يتركها بدون عذر، لا لشيء إلا أن مهمته انتهت من هذا البلد.

الجواب على الدليل الثاني : إن الخوف أمر مظنون، والظن لا يغني

عنه شيء وكذلك هو من مفسدة جزئية، ولكن مثل هذا الزواج متى فتح الباب

فيه، ستترتب عليه مفسدة أعظم وأكبر، ولذلك من أحسن أن يغلق الباب. فإذا كان كذلك إذا النكاح بنية الطلاق ليس مشروع لأن دفع المفسد مقدم من جلب مصالح. ومن هذا فإن شاء الله سنذكر ما هي من مفسد الزواج بنية الطلاق.

وكذلك لم يتعين أن السبب الوحيد لعلاج هذه المشكلة هو الزواج بنية الطلاق، بل قد جعل الشارع وسائل كثيرة لذلك :

١. ومنها الصيام، كما في حديث ابن مسعود رضي الله عنه قال : قال

رسول الله ﷺ: " يا معشر السباب! من استطاع منكم الباءة فليتزوج، فإنه

أغض للبصر وأحصن للفرج ومن لم يستطع فعليه بالصوم فإنه له وجاء" ^{٦٩}

٢. منها طلب العفة من الله تعالى، كما قال تعالى: "وَلَيْسَتَعَفِيفِ الَّذِينَ لَا

يَجِدُونَ نِكَاحًا حَتَّى يُعْطِيَهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ" ^{٧٠}

٣. وكذلك من الأحسن أن يتزوج بنية الدائم والإستمرار وليس بنية

الطلاق إذا كان يخاف على نفسه من الوقوع الزنى، وإن يقول أنه يتزوج

ولا يريد الدائم والإستمرار لوجود بعض المشاكل أو الموانع من زوجتي

^{٦٩} . رواه البخاري ص : ١٩٥٠/٥، ومسلم ص : ١٠١٨/٢.

^{٧٠} . سورة النور : ٣٣.

وغير ذلك إذا بتأكيد أنه يريد الطلاق ولا يمكن النية بتغير كما يقول.
وكذلك من المعلوم أن الأمور بمقاصدها وأن الأعمال بالنية وإنما لكل
امرى ما نوى.

وبعد ما تقدم نعرف أن العلماء قد اختلفوا في حكم النكاح بنية الطلاق ومنهم
من أجاز ومنهم من أجاز مع الكراهة، ومنهم من يقول بتحريم ومبطل. وأن الله قد
أخبر إلينا إذا تنازعنا في الشئ فأمر إلينا أن نرد تلك المسألة إليه وإلى الرسول
ﷺ، وقال تعالى: ((يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ
فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ
خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا^(٧١))).

وقال أيضا: ((وَمَا اخْتَلَفْتُمْ فِيهِ مِنْ شَيْءٍ فَحُكِّمُوهُ إِلَى اللَّهِ ذَلِكَمُ اللَّهُ رَبِّي عَلَيْهِ
تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ^(٧٢))).

ومن هذا إذا أردنا أن نعرف ما هو حكم النكاح بنية الطلاق فعلىنا أن نعرف
ما هو مقاصد الشريعة في الزواج، وإن كان هذا النكاح يوافق مع مقاصد الشريعة

^{٧١} سورة النساء : ٥٩

^{٧٢} سورة الشورى : ١٠

فنحكم إلى المشروعيته، ولكن إن كان هذا الزواج يتعارض أو لا يوافق مع مقاصد الشريعة فنحكم إلى عدم المشروعيته ونقول ربما هذا النكاح يكون باطلاً.

وإذا رجعنا إلى كتاب الله وسنة الرسول لنعرف مقاصد الشريعة في النكاح، فوجدنا أن شرع لغايات عظيمة :

١ . ومنها الدوام والإستمرار : لقوله تعالى : ((يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَرِثُوا النِّسَاءَ كَرْهًا وَلَا تَعْضُلُوهُنَّ لِتَذْهَبُوا بِبَعْضِ مَا آتَيْنَهُنَّ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَاحِشَةٍ مُبَيَّنَةٍ وَعَاشِرُوهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ فَإِنْ كَرِهْتُمُوهُنَّ فَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَيَجْعَلَ اللَّهُ فِيهِ خَيْرًا كَثِيرًا))^{٧٣}. وقوله: "وَعَاشِرُوهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ" اختلف فيه قيل: هو كقوله تعالى : (فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ أَوْ سَرَخُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ)، وقيل: (وَعَاشِرُوهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ): في كلامها، وبرها، والإنفاق عليها، والإحسان إليها والاجتناب عما لا يليق بها من الشتم والإيذاء، وغير ذلك.(وَعَاشِرُوهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ) يحتمل: بالفضل، ويحتمل: كما لو فعل بك مثل ذلك لم تنكره، بل تعرفه وتقبله.^{٧٤}

وقوله تعالى : ((وَعَاشِرُوهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ)) دليل على أن الدوام النكاح لأن

المعروف بين الناس جميعا عربهم وعجمهم، مسلمهم وكافرهم، أن من يتزوج

^{٧٣}سورة النساء : ١٩

^{٧٤}أنظر تفسير الماتريدي ص: ٨٣/٣.

إنما يريد بزواجه الدوام، بل هذا أمر فطر الله عليه الإنس والجن، لو لم يكن ذلك مما فطر الله عليه الناس لما تحقق ما أراد الله من عمارة الكون كما أراد الله تعالى، ولو عرف بين الناس غير الدوام لكان نكاح المتعة، فمعاشرة من يتزوج بنية الطلاق ليست معاشرة بالمعروف^{٧٥}.

ومن هذا نعرف إلى أن النكاح بنية الطلاق لا يوافق مع الآية ويتعارض مع المقاصد الشريعة لأن الآية يتكلم عن حصول المودة والرحمة على الوجه الدائم والإستمرار وكذلك الإحسان الزوجة والإنفاق عليها وأما النكاح بنية الطلاق قد يكون لا يريد ذلك أي لا يريد الدائم والإستمرار وقد يكون لا يستطيع أن يحسن الزوجة ولا يستطيع أن ينفق عليها بالمعروف التي فيها بني المودة والرحمة.

٢. ومنها السكن كما قال تعالى : ((وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ))^{٧٦}.

والمراد به السكن الكامل بين الزوجين هو السكن القلب، وسكن الحواس، والفكر لكل الزوجين^{٧٧}. فإذا كان كذلك أن الزواج بنية الطلاق يتعارض مع

^{٧٥}. الزواج بنية الطلاق من أدلة الكتاب والسنة ومقاصد الشريعة الإسلامية ص: ١٠٨.

^{٧٦}. سورة الروم : ٢١.

تلك أية لأن النكاح بنية الطلاق لا يريد النكاح السكن بين الزوجين بل يريد الطلاق.

٣. وغض البصر وإحصان الفرج عما حرم الله : ولذلك قال الله تعالى : ((هُنَّ لِبَاسٌ لَكُمْ وَأَنْتُمْ لِبَاسٌ لَهُنَّ))^{٧٨}. فهي لباس الرجل يلبسه فيلصقه بجسمه فيجد فيه الظل والستر، فيستر به عورته وجسمه^{٧٩}.

٤. وحصول الأولاد وإكثار النسل : يقول الله تعالى : ((أَجَلٌ لَكُمْ لَيْلَةٌ الصَّيَّامِ الرَّفْتُ إِلَى نِسَائِكُمْ هُنَّ لِبَاسٌ لَكُمْ وَأَنْتُمْ لِبَاسٌ لَهُنَّ عَلِمَ اللَّهُ أَنَّكُمْ كُنْتُمْ تَخْتَانُونَ أَنْفُسَكُمْ فَتَابَ عَلَيْكُمْ وَعَفَا عَنْكُمْ فَالآنَ بَاشِرُوا هُنَّ وَأَبْتَغُوا مَا كَتَبَ اللَّهُ لَكُمْ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ ثُمَّ أَتُمُوا الصَّيَّامَ إِلَى اللَّيْلِ وَلَا تُبَاشِرُوا هُنَّ وَأَنْتُمْ عَاكِفُونَ فِي الْمَسَاجِدِ تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ فَلَا تَقْرُبُوهَا كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ آيَاتِهِ لِلنَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ))^{٨٠}.

وقول الرسول : ((تزوجوا الودود الولود فإني مكاتر بكم))^{٨١}. أن هذا الحديث ينكلم عن التحريض النبي إلى من أراد أن يتزوج فيبحث عن المرأة

^{٧٧} النكاح بنية الطلاق من أدلة الكتاب والسنة ومقاصد الشريعة ص : ٧١

^{٧٨} . سورة البقرة : ١٨٧

^{٧٩} مرجع السابق : ٧٣

^{٨٠} . سورة البقرة : ١٨٧

^{٨١} . رواه أبو داود : ص ١١.

التي أنجبت الأولادا وأما هؤلاء الذين يتزوج بنية الطلاق قد يكون لا يريد أولادا وفي الغالب لا يمكن يريد أولادا.

وبعد ما تقدم، بعد أن يعلم الباحث أن النكاح بنية الطلاق يتعارض ولا يوافق مقاصد الشريعة فالباحث يرا أن هذا النكاح ليس صحيح وليس شرعيا وقد يكون النكاح باطل ولكن إذا كان لم نعلم عن تلك النية فالنكاح صحيح في الظاهره، أما في الباطن فهو باطل. والله أعلم وبالله التوفيق.



الباب الخامس

الخاتمة

خلاصة البحث :

إن الإسلام حث المسلمين على الزواج وغيبهم فيه ومن المعلوم أن من حكم الزواج تارة يكون واجبا ومستحبا ومكروحا ومباحا وتارة يكون حراما. والزواج هناك مقاصد وغايات عظيمة منها حفظ النسل.

وبعد البحث عن هذا ويرى أن الحق والله أعلم بجانب من رأى بتحريمه هذا النكاح وبطلانه لما قدمناه، وذلك :

١. أن المراد بالنكاح بنية الطلاق هو أن يتزوج الرجل المرأة وفي طلاقها

بعد انتهاء دراسته أو إقامته حاجته

٢. وأن العلماء قد اختلفوا في حكم النكاح بنية الطلاق منهم أجاز ومنهم يحرم

وهذا أقوى لقوة الدليل. والأدلة ما تلي :

أ. أن الشريعة جاءت بتحريم ما كانت مفسدة أعظم من مصلحته، فلا يمكن أن يفتح الفرصة إلى تلك المفسدة، فلا أقل من أن نقول بتحريمه سدا للذريعة.

ب. أن كثيرا من هؤلاء الذين يتزوج بنية الطلاق لا يختار عن المرأة الصالحة، وربما لا يفكرون عن الزوجة وأولادها كيف نسيبها بعد أن تطلق الزوجة.

ت. مثل هذا النكاح قد يعطل كثيرا من النساء الشريفات عن الزواج، ذلك أن الرجل قد لا يقدم على تزوجهن، لما يترتب على ذلك من تكاليف أو مسؤوليات إجتماعية أو مشاكل أسرية، فيتركنهن ويذهب
ث. يكفي في فح هذا الزواج والقول بتحريمه أنه عش وخديعة وظلم للمرأة وأوليائها، وقد حرم الله الخداع والغش والظلم.

ج. لو قلنا بإباحة النكاح بنية الطلاق في المستقبل لكان منعه في عصرنا متعينا لأنه جاء في الشرع منع بعض المشروع إذا ترتب عليه مفسدة أعظم.

٣. وبعد البحث الباحث هذا المسألة فيرى أن حكم النكاح بنية الطلاق ليس شرعيا وقد يكون باطل لأن هذا النكاح مفسدته أعظم من مصلحته.

ترجمة الباحث

جيكى، ولد في باكو – كالمنتا فريية موافق التاريخ ٠٣ من
ديسمبر ١٩٩١ م من الأب حمدي والأم حاليمة. بدء الدراسة
في المدرسة الإبتدائية الحكومية بباكو سنة ١٩٩٧ م وتخرج



منها ٢٠٠٣ م.
ثم واصل دراسته في المدرسة المتوسطة في المعهد الهداية بباكو سنة
٢٠٠٣ م وتخرج منها سنة ٢٠٠٦ م. ثم واصل دراسته بعد ذلك في
المدرسة الثانوية في المعهد يسعني بسنكاواك وتخرج منها سنة ٢٠٠٩ م.
ثم التحق بعد ذلك بمعهد العالي الوحدة الإسلامية (STIBA) الذي يقع
في مكسر، ودرس فيه اللغة العربية إلى أن ينته سنة ٢٠١١ م.
ثم التحق بعد ذلك بكلية الدراسة الإسلامية في قسم الأحوال الشخصية
بجامعة محمديّة مكسر سنة ٢٠١٣ م إلى أن ينتهي منها وحصل على درجة
البكالوريوس سنة ٢٠١٧ م.



Nomor : 2905/Izn-5/C.4-VIII/XII/37/2016
 Lamp : 1 (satu) Rangkap Proposal
 Hal : Permohonan Izin Penelitian

30 Rabiul Awal 1438 H
 29 December 2016 M

Kepada Yth,
 Ketua Lembaga Perpustakaan dan Penerbitan
 Universitas Muhammadiyah Makassar
 di -
 Makassar

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

Berdasarkan surat Dekan AGAMA ISLAM Universitas Muhammadiyah Makassar, nomor: 00137/FAI/05/A.6-II/XII/38/16 tanggal 29 Desember 2016, menerangkan bahwa mahasiswa tersebut di bawah ini :

Nama : **JEKI**
 No. Stambuk : **10526 00078 13**
 Fakultas : **AGAMA ISLAM**
 Jurusan : **AHWAL SYAKSHSIYAH**
 Pekerjaan : **Mahasiswa**

Bermaksud melaksanakan penelitian/pengumpulan data dalam rangka penulisan Skripsi dengan judul :

"Hukum Nikah dengan Niat Talaq dalam Perspektif Fiqih Islam"

Yang akan dilaksanakan dari tanggal 2 Januari 2017 s/d 2 Maret 2017.

Sehubungan dengan maksud di atas, kiranya Mahasiswa tersebut diberikan izin untuk melakukan penelitian sesuai ketentuan yang berlaku.

Demikian, atas perhatian dan kerjasamanya diucapkan Jazakumullahu khaeran katziraa.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

Ketua
 Ub. Sekretaris LP3M,

Dr.Ir. Abubakar Idhan,MP.
 NBM 101 7716



UNIVERSITAS MUHAMMADIYAH MAKASSAR
LEMBAGA PERPUSTAKAAN DAN PENERBITAN

Jl. Sultan Alauddin Km.7 No.259 Telp.0411-866972/Fex.0411-865588 Makassar 90221

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

Nomor : 120 /A-4-III/IX/1437H/ 2016 M
Lampiran :
Hal : Izin Penelitian

30 Rabiul Awal 1438 H
30 Desember 2016 M

Kepada Yth.
Bapak Ketua LP3M Unismuh Makassar
di-
Makassar

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

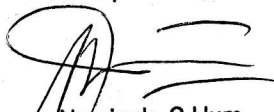
Berdasarkan surat Badan Koordinasi Penanaman Modal Daerah Unit Pelaksana Teknis – Pelayanan Perizinan Terpadu, nomor : 2905/Izn-5/C.4-VIII/XI/37/2016, perihal permohonan Izin Penelitian, dengan data lengkap mahasiswa yang bersangkutan:

Nama : Jeki
No. Stambuk : 105 26 0078 13
Fakultas : Fakultas Agama Islam
Jurusan : Ahwal Syakhshiyah
Alamat : Makassar
Pekerjaan : mahasiswa

Kami dari Lembaga Perpustakaan dan Penerbitan Universitas Muhammadiyah Makassar pada dasarnya mengizinkan kepada yang bersangkutan untuk mengadakan penelitian/pengumpulan data dan memanfaatkan bahan pustaka yang ada dalam rangka penulisan Skripsi dengan judul : " Hukum Nikah dengan Niat Talak dalam perspektif Fikih Islam." Yang akan dilaksanakan pada tanggal, 02 Januari 2017 s/d 02 Maret 2017, dengan ketentuan mentaati aturan dan tata tertib yang berlaku pada Lembaga yang kami bina.

Demikianlah kami sampaikan, dengan kerjasama yang baik diucapkan banyak terima kasih.

Plt Kepala Perpustakaan,


Nursinah, S.Hum
NBM.964 591

Tembusan:

1. Rektor Unismuh
2. Mahasiswa yang bersangkutan
3. Arsip